حكومة نتنياهو الجديدة ستكون تحت سطوة قادة المستوطنين في الضفة واليمين المتطرف!

إعداد: برهوم جرايسي

انطلقت في اليومين الأخيرين من العام الموشك على الانتهاء، 2022، الحكومة الإسرائيلية الـ 37، برئاسة زعيم الليكود بنيامين نتنياهو، الذي بات السياسي الإسرائيلي الأكثر جلوسا على الإطلاق في هذا المنصب، حيث يبدأ ولاية جديدة بعد 15 عاما على مرور فترتين سابقا. غير أن هذه الحكومة الجديدة تعد الأكثر إشكالية أمام الجمهور الإسرائيلي، نظرا للشركاء فيها الذين أصروا على نقض العديد من جوانب في مؤسساتية الحكم، وبشكل خاص فيما يخص طبيعة الجهاز الأمني والعسكري، ولاحقا بحسب البرنامج تغييرات جذرية في جهاز القضاء. ومن فوق كل هذا، فإن اليد الطولى في هذه الحكومة، فيما يرتبط بالضفة الغربية والقدس المحتلتين، هي للشخصيات السياسية، التي تعد عنوانا سياسيا لعصابات المستوطنين الأشرس في الضفة وفي جمهور اليمين الاستيطاني المتطرف.
وقد حصلت الحكومة على الثقة مرتكزة على قاعدة ائتلافية من 64 نائبا من أصل 120 نائبا، وهذه القاعدة هي التحالف الذي التزم لبنيامين نتنياهو والليكود، على مدى السنوات الأربع الأخيرة، التي شهدت عدم استقرار برلماني، قادت إلى خمس جولات انتخابية في غضون ثلاث سنوات ونصف السنة. إلا أن نتنياهو الذي اعتقد بعد صدور النتائج النهائية أن بمقدوره تشكيل حكومة في غضون 15 يوما لا أكثر، اصطدم بشركائه الذين ابتزوا أقصى ما يمكن منه ومن الليكود مناصب حكومية وطلبات تشريعية وميزانيات غير مسبوقة في السياسة الإسرائيلية، بلغت حد قلب تقاليد حكم ثابتة راسخة، بشكل خاص في جهازي الجيش والشرطة، اللذين بمنظور إسرائيلي داخلي يبقيان مستقلين عن الحزبية، رغم ارتباطهما بالحكومات المتتالية. ولأجل هذا جرى تعديل قوانين أساس كانت شرطا لتشكيل الحكومة، التي احتاجت لقرابة شهرين كاملين منذ يوم الانتخابات، في الأول من تشرين الثاني الماضي، وحتى جلسة نيل الثقة من الكنيست.

وعمليا فإن هذه الحكومة السادسة التي يقودها نتنياهو، إلا أنه في أعقاب اتفاقيات الائتلاف، سيبدو أن نتنياهو أضعف من ذي قبل، وسيكون إلى جانبه اثنان يقودان الحكومة، إلى درجة التهديد باستمرارها: بتسلئيل سموتريتش، الذي سيتولى وزارة المالية، ووزير في وزارة الدفاع مع صلاحيات عن الاستيطان، وإيتمار بن غفير، زعيم كتلة "عوتسما يهوديت"، الذي سيكون مكلفا بجهاز الشرطة في وزارة تسمى "الأمن القومي"، بدلا من الأمن الداخلي، مع صلاحيات واسعة على حساب صلاحيات قائد الشرطة العام.

في الدرجة الثانية، الوزراء البارزون من حيث الحقائب، وزير الدفاع يوآف غالانت من حزب الليكود، مع صلاحيات منقوصة، ووزير العدل ياريف ليفين من حزب الليكود، وهو من أبرز الرؤوس المدبرة لإحداث انقلاب في الجهاز القضائي، وتقليص صلاحيات المحكمة العليا.

وتوزيع الحقائب في الليكود خلق حالة امتعاض، فالغالبية خرجت خائبة الأمل، وبضمنها أسماء بارزة في الليكود قد ترفض وظائف برلمانية تعرض عليها.

في ما يخص رئيس الكنيست، هنا كانت المفارقة، وهي أنه في الوقت الذي بدأت فيه تخوفات لدى جمهور مثليي الجنس، والجمهور الداعم لهم، وهم حسب التقديرات جمهور واسع، ووزنه الانتخابي يقدّر بعدة مقاعد برلمانية، فقد اختار نتنياهو النائب أمير أوحانا من حزب الليكود رئيسا للكنيست، وهو مثلي الجنس مُعلن، وكما يبدو أن هذا كان وراء سكوته طيلة الوقت، منذ أن ظهر اسم النائب آفي ماعوز، الذي يقود حزبا يستهدف أيضا جمهور مثليي الجنس، وسيتولى مهمة البرامج اللامنهجية والثقافية في وزارة التربية التعليم. لكن هناك شك في ما إذا كان انتخاب أوحانا سيهدئ جمهور المثليين وداعميهم.

حلفاء ولكن لا يثقون بنتنياهو

شركاء الائتلاف يعرفون تماما أساليب نتنياهو في التهرّب من الالتزامات، لذا فإن بعضا من مطالبهم وضعوا لها شروطا تضمن التنفيذ، كما كانت الحال في جانب توسيع صلاحيات الوزير المكلف بالشرطة، إيتمار بن غفير، فقد كان شرطه سن قانون توسيع صلاحياته، كي تقام الحكومة فعليا.

كذلك فإن كتل اليمين الاستيطاني المتطرف وضعت شرطا بأن يقر الكنيست بالقراءة النهائية تعديل القانون الذي يجيز إعدام الفلسطينيين، على

خلفية ما يسمى بـ "الإرهاب"، قبل المصادقة على ميزانية الدولة للعام المقبل 2023، بمعنى أن المصادقة على الميزانية ستكون مشروطة بتمرير هذا القانون. ومشروع هذا القانون بادر له حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيغدور ليبرمان، في الكنيست الـ 20، وكان هذا شرطا لينضم إلى حكومة نتنياهو في حينه، إلا أن القانون الذي أقر بالقراءة التمهيدية (من حيث المبدأ)، واجه معارضة شديدة من جهاز المستشار القانوني للحكومة، والجهاز المهني في وزارة العدل، وتوقف العمل بتشريعه. وقانون الإعدام قائم، لكن قرار المحكمة يتطلب مصادقة القضاة العسكريين الثلاثة في هيئة القضاة في المحكمة العسكرية، ومصادقة وزير الدفاع، ويطلب تعديل القانون أن يكون قرار الإعدام بأغلبية هيئة القضاة، بدون حق الاستئناف للمحكمة العليا عليه.

مكاسب الشركاء: ضم وتهويد!

كان أمام حزب الليكود ثلاثة شركاء: شاس وله 11 مقعدا، وتحالف يهدوت هتوراة وله 7 مقاعد، وتحالف "الصهيونية الدينية" الذي فاز بـ 14 مقعدا، وبعد الانتخابات بأيام قليلة انشق إلى ثلاث كتل برلمانية، الاثنتان الأكبر تنافستا في ما بينهما على من يقتنص أكثر من الليكود ونتنياهو. والكتل الثلاث هي: "الصهيونية الدينية" بزعامة بتسلئيل سموتريتش، ولها 7 مقاعد، و"عوتسما يهوديت (قوة يهودية) بزعامة إيتمار بن غفر، ولها 6 مقاعد، وكتلة "نوعام" تضم نائبا واحدا، هو رئيس الحزب آفي ماعوز، الذي يعد الأشد تطرفا دينيا في جمهور اليمين الاستيطاني، وهو يستهدف أيضا قطاعات في الجمهور اليهودي.

لربما سنجد أن حجم نصوص اتفاقيات الائتلاف غير مسبوق في الحكومات الإسرائيلية، وبشكل خاص في الاتفاقيتين مع كتلتي "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت"، إذ أن التفاصيل كثيرة ودقيقة، وتدل على أن هذا عمل مراكز أبحاث وليس مجرد أحزاب وحركات سياسية تقود إلى ثلاثة أهداف مركزية:

- ضم الضفة الغربية من الناحية الفعلية، مع ترك إعلان توقيت اعلان الضم الرسمي لرئيس الحكومة، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح العليا لإسرائيل، والأوضاع الإقليمية والدولية، وهذا ورد في البند 118 في الاتفاقية مع الصهيونية الدينية، لكن كل البنود التالية ذات الصلة، هي ضم فعلي على الأرض.

- تكثيف وتسريع تهويد منطقتي النقب (جنوبا) والجليل (شمالا) حيث نسبة فلسطينيي 48 عالية جدا، مع نصوص واضحة لتقديم محفزات لليهود للسكن في تلك المنطقتين، وإقامة 14 مستوطنة في صحراء النقب ومعها مدينة كبيرة، وإقامة مستوطنة جديدة في الجليل، وتوسيع القانون الذي تم سنّه في العام 2007، ليمنع العرب من السكن في البلدات اليهودية الصغيرة (التي تضم 400 عائلة) من خلال إقامة لجان قبول لطالبي السكن في البلدات، مع "الحق" في رفض من لا يتلاءم مع الأجواء الثقافية والدينية مع السكان في البلدة، والمطالبة بأن يسري هذا على البلدات حتى 800 بيت في البلدة، وهناك من يتحدث عن ألفي بيت.
- فرض أنظمة وقيود دينية يهودية على الحياة العامة، وخاصة على الجهاز التعليمي والبرامج الثقافية، ورفض ضمني لعمليات التهويد التي يجريها التيار الديني الإصلاحي، لكن دون ذكره، وتعديل قانون الهجرة، بحيث يمنع أحفاد اليهود، الذين هم ليسوا يهودا من الهجرة إلى إسرائيل.

وبطبيعة الحال فإن في الاتفاقيات ما يهدف إلى تقليص الحيز الديمقراطي وحرية التعبير، وبشكل خاص هذا موجه ضد العرب، ومعهم مراكز حقوقية وحركات ذات طابع يساري.

وفي ما يلي عرض لبعض مكتسبات شركاء نتنياهو، التي ستزداد لاحقا في مجال التشريعات.

بتسلئيل سموتريتش، وهو مستوطن في بؤرة استيطانية، وأقام حركة "رغافيم" التي تلاحق البناء والسكن للفلسطينيين في فلسطين التاريخية، وليس الضفة وحدها، وكان قد أصر على مدى أيام لتولي حقيبة الدفاع، لكن رسائل واضحة من الإدارة الأميركية، وأيضا من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لنتنياهو، أبعدت سموتريتش عن هذه الحقيبة، ولكنه بضغوطه نجح في انتزاع صلاحيات من وزارة الدفاع تعنى بالجانب الأكثر اهتماما بالنسبة له. سيكون سموتريش مسؤولاً عن تنسيق عمليات الحكومة في الضفة، ومسؤولا عن الإدارة المدنية، بما في ذلك التعيينات في هذين الجهازين. إضافة إلى مسؤوليته عن قسم الاستيطان، وإصدار تراخيص البناء بشكل عام في مناطق ج في الضفة، للمستوطنين والفلسطينيين، ومسؤولية مباشرة عن جهاز الاستشارة القضائية في هذا القسم، وسيكون صاحب صلاحية لتعيين مستشارين قضائيين، والاطلاع والمصادقة على ردود حكومته على التماسات تقدم للمحكمة ضد بؤر ومستوطنات.

وعدا مسؤولية سموتريتش عن ملف الاستيطان في وزارة الدفاع، فإن النائبة من حزبه، أوريت ستروك، وهي مستوطنة في الخليل، ستكون

وزيرة الاستيطان، وسيكون اسم وزارتها "وزارة المهمات الوطنية (القومية)".
كما سيكون سموتريتش مسؤولا عما تسمى "الخدمة الوطنية" البديلة للخدمة العسكرية، وعن مراكز التهيئة للخدمة العسكرية الإلزامية.
كذلك اشترط سموتريتش، مدعوما من الكتل الدينية الأخرى في الائتلاف، بأن يكون الحاخام الرئيسي للجيش تابعا لتعليمات الحاخامية الرئيسية الإسرائيلية، وتعيينه يكون بمصادقة الحاخام الرئيسي للطوائف الشرقية (السفاراديم)، رغم أن حاخام الجيش الرئيسي يكون عسكريا برتبة عميد، ويتم اختياره من قسم الحاخامية العسكرية، ويتم تعيينه من رئيس الأركان مباشرة، وهذا أثار حفيظة واعتراضات قادة الجيش.
أما زعيم "عوتسما يهوديت"، إيتمار بن غفير، فقد أصر وحصل على توسيع صلاحيات وزير الشرطة، وسيكون اسم وزارته "وزارة الأمن القومي"، بدلا من "الأمن الداخلي"، وبموجب الصلاحيات الجديدة، فإن التعيينات العديدة ورؤساء الأقسام في الشرطة، مشروطة بموافقته، وسيكون بإمكان الوزير فرض توجهات في مسألة التحقيقات البوليسية، وأي قضايا تقدم فيها الشرطة لوائح اتهام، والقصد من هذا هو تقديم غطاء سياسي رسمي لجرائم المستوطنين، وفي المقابل، تصعيد مسألة تقديم لوائح الاتهام ضد العرب بكل صغيرة قبل الكبيرة.
كذلك فإن بن غفير انتزع مسؤولية الجيش عن قوات "حرس الحدود" خلال نشاطها في الضفة المحتلة، لتكون تحت مسؤوليته المباشرة، وحسب القانون القائم قبل التعديل، فإن "حرس الحدود" في الضفة يكون تحت مسؤولية الجيش، وفي مناطق 1948 تحت مسؤولية جهاز الشرطة.
ومن شروط بن غفير التي وافق عليها الليكود، لكن ليس واضحا ما إذا سيكون بالإمكان تمرير هذا التشريع، هو الغاء بند التحريض العنصري، كأحد أسباب رفض ترشيح شخص أو حزب لانتخابات الكنيست.
الجانب الثالث في اتفاقيات الائتلاف، من الأكثر إشكالية أمام الجمهور الإسرائيلي، هو نقل ملف البرامج اللا منهجية من وزارة التربية والتعليم، ليكون بيدي السابق ذكره، آفي ماعوز، الذي سيكون نائب وزير في ديوان رئيس الحكومة، وسيكون مسؤولا عما يسمى "تعميق الهوية اليهودية"، وهذا يعني تدخلا مباشرا في برامج تعليمية لا منهجية، وتدخلا في برامج المدارس.

والقلق نابع من مواقفه الدينية المتطرفة ومن موقفه من العلمانيين ككل، وجمهور مثليي الجنس وداعميهم، وطلبه بزيادة الدروس الدينية في مدارس العلمانيين.

قلق قادة الجيش والأجهزة الأمنية

قبل يومين من عرض الحكومة على الهيئة العامة لنيل ثقة الكنيست، كشف النقاب عن محادثة هاتفية أجراها رئيس هيئة أركان الجيش، الجنرال أفيف كوخافي، مع بنيامين نتنياهو، وأعرب له فيها عن قلقه من تقسيم صلاحيات وزير الدفاع، وسحب صلاحيات من رئيس الأركان لوزير في الحكومة، بما في ذلك المسؤولية عن مسؤول "الإدارة المدنية" في الضفة الغربية المحتلة، وجهاز التخطيط، وأيضا المسؤولية عن طاقم المستشارين القضائيين الذين سيقدمون ردود الحكومة على التماسات ضد الاستيطان والبؤر الاستيطانية، ويضاف لهذا أيضا، سحب ضمني لصلاحية رئيس الأركان بتعيين الحاخام الرئيسي للجيش، لتكون تابعة لمؤسسة الحاخامية الرسمية، وهي أعلى هيئة دينية في جهاز الحكم.
والجنرال كوخافي سيغادر منصبه في غضون ثلاثة أسابيع، ليتولى مكانه الجنرال هيرتسي هليفي، الذي عيّنه وزير الدفاع المنتهية ولايته بيني غانتس، وعمليا فإن كوخافي لم يعبّر عن موقفه الشخصي فقط، وإنما عن هيئة أركان الجيش.
وفي حين أن الوزير الجديد بتسلئيل سموتريتش، الذي سيحصل على صلاحيات تنفيذية في وزارة الدفاع، اتهم كوخافي بتسييس الجيش، لاقى كوخافي دعما مباشرا من غانتس، ومن الوزير الذي عيّنه في حينه، أفيغدور ليبرمان.
هذه الحالة تأتي بعد أيام من صدام مباشر في لجنة برلمانية، بين المفتش العام للشرطة (قائد الشرطة) وبين بن غفير، حول سحب صلاحيات من المفتش العام للوزير، وهذا يؤكد حالة القلق لدى الأجهزة الأمنية والعسكرية، وليس مستبعدا أن تكون أيضا لدى أجهزة المخابرات، من تسليم مدان بدعم الإرهاب، وأعمال شغب وعنف، صلاحيات تعنى بشؤون أمنية حساسة، علما أن الجيش كان قد رفض تجنيد بن عفير ضمن الخدمة العسكرية الإلزامية، حينما بلغ سن 18 عاما، تحت بند عدم الملاءمة، وكان هذا مرتبطا بنشاطه السياسي العنيف.

القلق فى الشارع الإسرائيلى

ترددت في الأجواء الإسرائيلية العامة، في الأيام الأخيرة، كلمة انقلاب، ولا يعود الأمر إلى الجانب المتعلق بالضفة والنشاط الاستيطاني، الذي يثير أوساطا تقدمية، لكن حجمها تقلص، وإنما الأمر مرتبط أساسا بحجم الإكراه الديني المتوقع من هذه الحكومة تجاه الشارع الإسرائيلي، وإلى جانبه، أيضا المس بالأجهزة الأمنية والعسكرية وبجهاز القضاء.

وأول القلق هو تسليم ملف البرامج اللا منهجية في وزارة التربية والتعليم للمتطرف آفي ماعوز، الذي يتزعم حزب "نوعام"، الديني الصهيوني المتزمت، وسيكون بمنصب نائب وزير في ديوان رئيس الحكومة، وهذا الحزب يخوض حربا ضد مثليي الجنس، وضد اليهوديات اللاتي يقمن علاقات وزواجا مع العرب، وهو حزب يتشدد دينيا، ومن برامجه زيادة فرض الدروس الدينية على مدارس العلمانيين، وقد بدأت تحركات واسعة النطاق على مختلف المستويات، من أهال وأطر حقوقية، ومجالس بلدية قررت التصدي للسياسات التي ينوي ماعوز فرضها.

الجانب الثاني ليس فقط التدخل في إدارة الجيش والشرطة، وإنما زيادة التديين في الجيش، ما يقود إلى فرض الفصل بين الرجال والنساء في الجيش وحتى الشرطة.

كل هذا مؤشر إلى أنه لن يكون أي مكان لتخفيف قيود السبت، على التجارة والمواصلات، والشرائع اليهودية على الحياة العامة بشكل عام.

كذلك يدخل في نفس الإطار التخوّف من الانتقاص أكثر من مكانة المحكمة العليا، التي ساندت على مر التاريخ جمهور العلمانيين في عدد من قوانين الإكراه الديني، من خلال سن ما يعرف باسم "فقرة التغلّب".